التمويل الأصغر في الجزائر...الواقع و المأمول

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

Microfinance in Algeria ... Reality and Hope
Case Study of the National Agency for Microcredit Management (ANGEM)

من إعداد :

د.مطاي عبد القادر
أستاذ محاضر أ
profmettai@gmail.com

د.قسول أمين
أستاذ محاضر أ
aminemagi8@gmail.com

د.بلقلة براهيم
أستاذ محاضر أ
belkellabrahim@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشلف –الجزائر

ملخص:

التمويل الأصغر يعني تزويد العائلات الفقيرة جدا بقروض صغيرة جدا لمساعداتهم للانخراط بنشاطات منتجة آو لتنمية مشاريعهم متناهية الصغر . مع مرور الوقت , اصبح التمويل الأصغر يشمل عدد واسع من الخدمات (إقراض ، إدخارات ، تأمين ... الخ) كما أننا أصبحنا ندرك أن الفقراء والفقراء جدا الذين لا يمكنهم الوصول لمؤسسات التمويل الرسمية التقليدية يحتاجون إلى تشكيله من المنتجات المالية.

لذا فإننا نري ان عملية توسيع لمفهوم التمويل الأصغر تمثل التحدي الأكبر أمام السلطات الجزائرية لإيجاد طرق كفوه يمكن الاعتماد عليها لتقديم قائمة غنية من منتجاته من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر ،مؤسسات التمويل الاصغر في الجزائر،ANGEM

Abstract :

Microfinance means providing very poor families with very small loans to help them engage in productive activities or for the development of their tiny businesses. Over time, microfinance has come to include a large number of services (credit, savings, insurance ... etc) as we come to realize that the poor and the very poor who lack access to traditional formal financial institutions require a variety of financial products.

So we see that the process of expanding the concept of microfinance represent the biggest challenge in front of the Algerian authorities to find ways Keogh can be relied upon to provide a rich menu of microfinance products through the National Agency for the conduct of micro-loan.

Keywords: microfinance, microfinance institutions in Algeria, ANGEM

تمهيد:

تعتبر الجزائر من البلدان العربية ذات الكثافة السكانية العالية ، كما تهيمن فئة الشباب على تركيبتها السكانية حيث بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في سنة 2014 ما معدله 28,4 % من إجمالي السكان في حين قدرت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و59 سنة بـ 63,6%، في حين أنَّ نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة لم تبلغ سوى 8,5 %.

إشكالية البحث :نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي : ما هو واقع التمويل الاصغر في الجزائر و إلى أي مدى يمكن أن تساهم مؤسسات التمويل الاصغر في الجزائر في استحداث مؤسسات مصغرة استجابة لطلبات التمويل المتزايدة من طرف الشباب؟

أهمية الدراسة: تعمل الجزائر باستمرار من أجل إيجاد فرص عمل للشباب الذين يعتبرون الأكثر تضرراً من البطالة، حيث عملت على استحداث العديد من البرامج استجابة لطلبات التمويل التي يتقدم بها هؤلاء الشباب ضمن ما يعرف بتمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة، إلاَّ أنَّ البيانات تشير إلى أنَّ نسبة البالغين الذين تحصلوا على قرض رسمي في الجزائر خلال العام 2013 قدر بـ 02% فقط وذلك وفقاً لبيانات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية لعام 2014.

أهداف الدراسة: يعود أحد الأسباب الرئيسية في ذلك إلى عزوف الشباب الجزائري عن التعامل مع هذه البرامج لأنها تتعارض مع معتقداتهم الدينية، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خدمة هذه الفئة من السكان الشباب وأصحاب الدخل المنخفض.

المنهج المستخدم في الدراسة: سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الاستنباطي وذلك من خلال أداتيه الوصف و ذلك من خلال توضيح

مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الأصغر ، إضافة إلى أداة التحليل من خلال تحليل البيانات و الاحصائيات المحققة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر

محاور الدراسة: سنتطرق من خلال هذه الورقة البحثية للعناصر التالية:

المحور الأول: نظرة عامة حول التمويل الأصغر في الجزائر.

لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع المدرة للدخل خاصة بين النساء و الشباب، وفيما يلي عرض لمفهوم التمويل المصغر في الجزائر وكذا لأهم الجهات المقدمة له:

1- تعريف التمويل الأصغر في الجزائر.

رغم وجود فرق واضح بين مصطلحي التمويل المصغر والقرض المصغر، إلاَّ أنَّ كلا المصطلحين يستخدمان في الجزائر للدلالة عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة[1]، ويشمل التمويل المصغر في الجزائر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي وإلى المؤسسات المصغرة (والمؤسسات المصغرة في الجزائر هي تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال (أنظر الجدول 01) ويمكن أن يشمل ذلك قروض الإسكان، القروض الاستهلاكية، منتجات الادخار، منتجات التأمين المصغر، التحويلات المالية وكذا التعليم المالي للشباب الراغب في إنشاء مشروعات مصغرة.

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات في الجزائر

نوع المؤسسة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً (مصغرة)
عدد العمال	250 -50	49 -10	9 -1
رأس المال (دج)	200 مليون- 2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية (دج)	100- 500 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: بالاعتماد على نص المادة 04 من القانون التوجيهي لسنة 2001 المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2- الإطار التنظيمي والمؤسساتي للتمويل الأصغر في الجزائر.

تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل المصغر في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح، وفيما يلي أهم المقدمين للتمويل المصغر في الجزائر:

أ- البرامج الحكومية: قامت الجزائر في إطار مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة الشباب بوضع ثلاث آليات أو برامج حكومية توفر لأصحاب المشروعات من الشباب والعاطلين عن العمل المساعدة المالية والقروض المخفضة الفائدة و الاعفاءات الضريبية، ويتم تسيير هذه البرامج الثلاثة من ثلاث أجهزة مختلفة هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM).

إلاّ أنَّ الملاحظ هو أنَّ البرامج الثلاثة تستخدم نفس أسلوب التنظيم و العمل، في حين تتباين فيما بينها بنوع الفئات التي تستهدفها وسقف القروض التي تمنحها، وبما أنَّ حجم القروض التي تمنحها كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يمكن أن يصل في كثير من الأحيان إلى 10 ملايين دج فلا يمكن تصنيفها في هذه الحالة على أنها قروض صغرى*، ولذا قمنا باستبعادها من هذه الدراسة والتركيز فقط على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منظمة ذات طابع خاص أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ووضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، في حين أنَّ وزارة المالية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستخدام القانوني للأموال في إطار القروض الصغرى المقدمة من وزارة التضامن الوطني.

ب- البنوك: تخضع جميع البنوك العاملة في الجزائر لسلطة بنك الجزائر، وتقوم 05 بنوك عمومية** في الوقت الراهن بالعمل في مجال التمويل المصغر من خلال عقد الشراكة الذي يجمعها مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بمنح القروض الصغرى للمستفيدين الذين تلقوا إشعاراً بتلقي إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وفي المقابل يقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان القروض التي تمنحها هذه البنوك، وفي حالة استحالة تسديد الدائن لقرضه بسبب النكبة يقوم الصندوق بتغطية باقي الديون المستحقة من أصول وفوائد بنسبة 85 % عند تاريخ التصريح بالنكبة، كما يتعين على جميع المستفيدين من قروض صغرى أن يقوموا بإيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق[2].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هنالك بنكاً حكومي آخر هو بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لا يقوم بالعمل مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولكنه يقوم بتوفير مجموعة واسعة من أدوات الادخار لفئة محدودي الدخل، وهو يقوم بذلك سواء من خلال شبكة فروعه الخاصة أو من خلال اتفاق الشراكة الذي يجمعه مع مؤسسة البريد الجزائرية لاستغلال شبكة فروعها في تقديم منتجاته.

ج– مؤسسة بريد الجزائر:

تعتبر مؤسسة البريد الجزائري الشبكة المالية الرائدة في الجزائر حيث تمتلك شبكة واسعة من الفروع تمتد في جميع مناطق الوطن من أجل تقديم خدماتها المالية، وقد أنشأت المؤسسة في السنوات الأخيرة نظاما لإدارة الحسابات على شبكة الأنترنت كما قامت كذلك بالاستثمار في مجال البطاقات الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي.

وقد أنشئت مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية في 14 جانفي 2002 بموجب الأمر التنفيذي رقم 43-2002، وهي نتاج إعادة هيكلة وزارة البريد والاتصالات وذلك في عقب صدور القانون رقم 03-2000 في 05 أوت من سنة 2000، ويعني إنشاء مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية أنها أضحت منفصلة عضوياً ووظيفياً عن وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال التي تمثل السلطة الرقابية عليها، كما يعني ذلك ضرورة أن يكون لدى مؤسسة بريد الجزائر القدرة على التمويل الذاتي بشكل كامل.

ورغم أنَّ القانون رقم 03-2000 لم يمنح لمؤسسة بريد الجزائر صلاحية تقديم القروض لعملائها* إلاَّ أنه يجوز لها أن تتيح شبكة فروعها للبنوك أو شركات التمويل للعمل من خلالها، مثلما هو الحال بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كما أشرنا سابقاً، كما تجدر الإشارة إلى أنَّ مؤسسة بريد الجزائر تقوم بدور كبير في مجال خدمات تحويل الأموال في الجزائر، سواء من خلال قيامها بذلك بشكل مباشر، أو من خلال عملها مع بعض الجهات الدولية كشركة ويسترن يونيون.

د– صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، تم إنشاؤها سنة 2003، وهو يعمل على تنظيم عملية جمع أموال الزكاة التي تتم على مستوى المساجد وكذا من خلال الحسابات البريدية بشكل رئيسي ومن ثم القيام بتوزيعها على مستحقيها، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائر ي هي اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على المستوى الولائي واللجان القاعدية على مستوى الدوائر.

ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ التي يتم جمعها كحصيلة للزكاة لتقديمها كقروض حسنة تتراوح قيمتها ما بين 50 ألف و300 ألف دينار جزائري لغرض تمويل المشاريع المصغرة للشباب، ولأجل ذلك قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالإمضاء على اتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري، وهو بنك خاص يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ليكون وكيلاً تقنياً لها في مجال استثمار أموال الزكاة ، وسيتم التطرق لهذه التجربة بالتفصيل لاحقاً .

و– الجمعيات غير الحكومية:

تنشط في الجزائر العديد من الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح والتي تقدم خدمات التمويل المصغر، إلاَّ أنَّ الملاحظ في الجزائر أنَّ الأمر الرئاسي رقم 03-11 في مادته السابعة وفي تعديلاته كذلك* قد استبعد من تصنيف مؤسسات الائتمان الهيئات غير الهادفة للربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية، وبذلك فالجمعيات غير الحكومية التي تعمل في الجزائر حتى وإن كانت تقدم القروض الصغرى فهي لا تخضع لسلطة بنك الجزائر، وبدلاً من ذلك فهي تخضع لإشراف وزارة التضامن الوطني.

وأهم الجمعيات العاملة في الجزائر "جمعية توبزة الجزائرية" التي تأسست سنة 1989، وهي جمعية تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية ويرتكز تنظيمها حول أربعة أنشطة هي: قيادات الشباب، التنمية، التدريب و البحوث، ويعمل القسم المعني بالتنمية مع خبراء تخطيط المشروعات على القيام بمنح قروض صغرى[3] للتجار المسجلين رسمياً وللحرفيين والمزارعين القادرين على

تقديم ما يصل إلى 30 % من قيمة القرض كضمان للحصول عليه، وقد ساهم نشاط الجمعية في إنشاء مشتلة مؤسسات ببوغني ووحدة القروض الصغرى بالشراقة بالجزائر العاصمة[4].

وفي الأخير فإنَّ الملاحظ مما سبق هو عدم وجود إطار رقابي موحد يحكم عمل الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث تخضع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر الجهة المهيمنة على قطاع التمويل المصغر في الجزائر كما سنرى لاحقاً لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها لسلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أنَّ صندوق الزكاة يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، في حين يخضع وكيله التقني وهو بنك البركة الجزائري كباقي البنوك العمومية لسلطة بنك الجزائر كذلك، وفي المقابل نجد أنَّ مؤسسة بريد الجزائر تخضع لسلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام و الاتصال، في حين أنَّ الجمعيات غير الحكومية تخضع لوصاية وزارة التضامن الوطني. وهذا الأمر من شأنه في اعتقادنا أن يشتت الجهود الرامية إلى تطوير قطاع التمويل المصغر في الجزائر.

المحور الثاني: منتج القرض الأصغر في الجزائر .

تهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم في شكل قروض صغرى في الجزائر، وفيما يلي أهم ما يميز برنامج عمل هذه الوكالة وحجم القروض الممنوحة:

1– أنواع السلف والقروض الممنوحة: تقوم الوكالة بتسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100 ألف دينار وقد تصل إلى 250 ألف دينار على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 01 مليون دينار والتي تستدعي تركيباً مالياً مع أحد البنوك وهو ما يعرف على مستوى الوكالة بالتمويل الثلاثي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الوكالة قد قامت بتعديلات مهمة في سنة 2011 على صيغ التمويل لديها أهمها رفع سقف التمويلات من 30 ألف دينار إلى 100 ألف دينار بالنسبة للسلفة بدون فوائد، وكذا رفع سقف التمويلات من 400 ألف دينار إلى 01 مليون دينار بالنسبة للقروض الثلاثية الممنوحة من خلال البنوك. وفيما يلي جدول مختصر لأنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

الجدول رقم (02): جدول مختصر لأنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	مدة السداد
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0 %	–	100 %	–	24– 36 شهر
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0 %	–	100 %	–	24– 36 شهر
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف (اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة)	1 %	70 %	29 %	5 % من النسبة التجارية (مناطق خاصة: الجنوب والهضاب العليا)	01– 05 سنوات
		1 %	70 %	29 %	10 % من النسبة التجارية (بقية المناطق)	01– 05 سنوات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الأنترنت بتاريخ 2015/12/01.

2– الأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم التمويل لأنشطة متنوعة أهمها ما يلي:

أ– الصناعة:

– الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكسى، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكلاطة، المرطبات، ، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني؛

– صناعة الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات).

– الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة؛

– الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

ب– الفلاحة:

– تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم و الحليب، تربية الدواجن و الأرانب و النحل؛

– فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

ج– الصناعة التقليدية:

– النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير و القطيفة و الزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

د– الخدمات:

– الإعلام الآلي، الحلاقة و التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.

– الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

هـ– المباني و الأشغال العمومية:

– أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

و– نشاطات تجارية صغيرة.

3– شروط الاستفادة من التمويل: أما فيما يخص شروط الاستفادة من قرض مصغر فهي كالتالي:

– بلوغ سنة 18 سنة فما فوق؛

– عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛

– إثبات مقر الإقامة؛

– امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها، أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب في إنجازه؛

– عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛

– القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة)؛

– الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي؛

– الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني؛

– الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني.

د– عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

وفقاً للبيانات الأخيرة الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فإنَّ إجمالي القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة وإلى غاية 30 جوان 2015 قد بلغت 726359 قرضاً، وتمنح جميعها دون فوائد، فيما بلغت السلف الممنوحة دون فوائد لإنشاء

مشروعات جديدة 65036 قرضاً مصغراً، وقد ساهمت القروض المقدمة من طرف الوكالة في خلق 1089539 منصب شغل حديث.

الجدول رقم (03): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل.

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج %	عدد مناصب الشغل المستحدثة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	661 323	%91,05	991 985
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	65 036	8,95%	97 554
المجموع	726 359	100,00%	1 089 539

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على شبكة الأنترنت بتاريخ 2015/12/01.

وقد ساهمت هذه القروض في تمويل نشاطات مختلفة أهمها قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته 38,11 % من حجم القروض الممنوحة من قبل الوكالة.

الشكل رقم (01): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

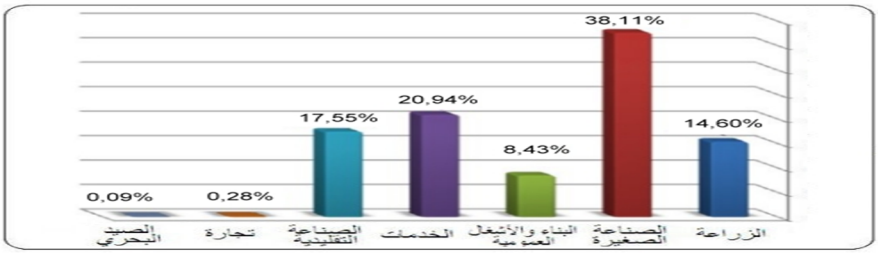

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتاريخ 2015/12/01.

والملاحظ أيضاً أنَّ فئة النساء تستحوذ على الحجم الأكبر من القروض المقدمة من طرف الوكالة بما نسبته 62,14 % مقابل 37,90% للرجال، ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ النساء أكثر اهتماما بشراء المواد الأولية التي تدخل في أنشطة عملهم كالخياطة والصناعات التقليدية وصناعة الحلويات، في حين أنَّ الطلبات التي يتقدم بها الرجال لإنشاء مشاريع استثمارية عادة ما تكون تكلفتها مرتفعة وتتجاوز سقف التمويل المسموح به من طرف الوكالة ولذلك في الغالب لا يتم تقديم التمويل لهم. وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (02): القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد

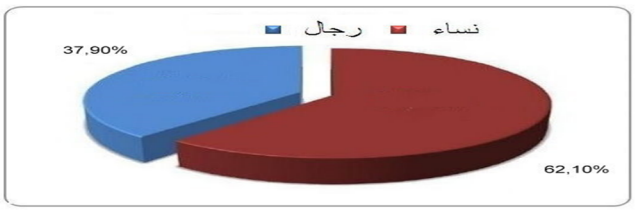

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتاريخ 2015/12/01.

المحور الثالث: خدمات الإيداع، التحويل والتأمين الأصغر في الجزائر.

على الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية يمكن التعويل عليها إلاّ أنّ الواقع يشير إلى أنّ خدمات التحويل والإيداع في الجزائر تعتبر مغطاة بشكل جيد من طرف مؤسسة بريد الجزائر وذلك بالنظر لشبكة فروعها الممتدة والمنتشرة في جميع مناطق الجزائر والتي بلغت 3350 مكتب بريد في سنة 2013:

1- منتجات الادخار الأصغر:

تقوم مؤسسة بريد الجزائر في الوقت الحالي بتقديم أدوات ادخارية لصالح بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، حيث تتراوح فوائض مدخرات الجزائريين الشهرية والتي يتم إيداعها على مستوى مكاتب البريد ما بين 01-02 مليار دينار جزائري يتم تحويلها إلى حسابات البنك[5].

2- التحويلات المالية:

أما فيما يتعلق بالتحويلات المالية فإنّ مؤسسة بريد الجزائر تقوم بإنجاز أغلب عمليات تحويل الأموال المحلية وحتى الدولية بعد شراكتها مع بعض شركات تحويل الأموال الدولية كشركة ويسترن يونيون، خاصة وأنّ معظم مرتبات الموظفين الجزائريين والطلبة الجامعيين يتم تحويلها إلى حسابات بريدية، ورغم غياب إحصاءات حديثة إلاّ أنّه يمكن الإشارة إلى أنّ المؤسسة قد أنجزت في سنة 2004 مثلاً حوالي 3,1 مليون حوالة بريدية بقيمة إجمالية بلغت 2300 مليار دينار جزائري[6]، وهو ما يمثل حجم التعاملات الكبير لمؤسسة بريد الجزائر في مجال تحويل الأموال في الجزائر.

3- منتجات التأمين الأصغر:فيما يخص خدمات التأمين المصغر في الجزائر فإنّ النوع الوحيد المتوفر حالياً في الجزائر هو التأمين المصغر على القروض، حيث يتعين على المستفيدين من قرض مصغر في إطار قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر القيام بإيداع اشتراكاتهم لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كما سبق ، كما نجد أنّ هنالك بعض المبادرات التي تسعى لتوفير التأمين المصغر الفلاحي المرتبط بالمؤشرات لصالح الفلاحين الفقراء في الجزائر من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، ولكن لا توجد أرقام دقيقة ولا إحصاءات كافية في هذا الخصوص، وبالنسبة للتأمين المصغر الصحي فمن المستبعد أن يتم عرضه أو طلبه في الجزائر بسبب سياسة الدولة الجزائرية التي تنص على مجانية الرعاية الصحية بالمستشفيات.

4- الخدمات غير المالية :مثلما هو الحال بالنسبة للقروض المصغرة فإنّ الخدمات غير المالية (كالتعليم المالي للفقراء) في الجزائر تكاد تكون مقتصرة على الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والجدول التالي يبين حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة منذ بداية عمل الوكالة وإلى غاية 30 جوان من سنة 2015:

الجدول رقم (04): حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة حتى 2015/06/03.

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرةGTPE	62 800
التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	52 671
التكوين حسب برنامجGET AHEAD	681
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	886
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	117 038
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء و تسيير نشاط	56 493
صالونات عرض/ بيع	18 470
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**192 001**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتاريخ 2015/12/01.

حيث أنه في حالة قبول طلب الحصول على قرض مصغر من الوكالة، فإنه بإمكان المتحصل على القرض أن يستفيد من تكوين مجاني في مجال تسيير المؤسسة المصغرة، إلى جانب المشاركة في صالونات عرض وبيع السلع التي تنظمها الوكالة بشكل مستمر في أرجاء الوطن وهذا بعد انطلاق نشاطه.

المحور الرابع : عوائق وتحديات تقديم التمويل الأصغر في الجزائر.

لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع المصغرة في الجزائر من خلال التعاون مع البنوك العمومية، وهذا في ظل عزوف البنوك الجزائرية الخاصة عن تقديم منتجات هذا النوع من التمويل، ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة من التحديات والعوائق والتي تتمثل في:

1– عدم وجود إطار رقابي موحد:

لا يوجد في الجزائر إطار رقابي موحد يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث نجد أنَّ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تخضع لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها إلى سلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أنَّ صندوق الزكاة يعمل تحت وصاية وإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في حين يخضع وكيله التقني وهو بنك البركة الجزائري لسلطة بنك الجزائر كذلك، بينما تخضع الجمعيات غير الحكومية لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع مؤسسة بريد الجزائر المهيمنة على خدمات الإيداع المصغر وتحويلات الأموال في الجزائر لسلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام و الاتصال، وهذا الأمر (عدم وجود إطار رقابي موحد) من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع التمويل المصغر في الجزائر.

2– سوء تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساساً على المديرية العامة، ورغم إنشاء التنسيقيات التابعة للوكالة إلاَّ أنها أظهرت محدودية دورها بعد سنوات قليلة على إنشائها، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي تشرف عليها الوكالة كتمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية وكثرة التعديلات عليها، ناهيك عن ضعف التأهيل بالنسبة للكوادر البشرية والعاملين في هذه الوكالة[7].

3– عدم وجود مؤسسات مالية جزائرية مختصة في التمويل الأصغر:

لا يوجد في الجزائر مؤسسات مالية مختصة في تقديم منتجات التمويل المصغر على أسلس تجاري، حيث أنَّ معظم الخدمات الماليةالمصغرة المتاحة حالياً في الجزائر تهيمن عليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمرتبطة في عملها أساساً بالبنوك العمومية التي لا تولي الاهتمام الكافي لهذا النوع من التمويل، كما أنَّ القروض المصغرة التي تمنحها هذه الوكالة تخضع لاعتبارات سياسية والهدف منها خدمة أغراض حكومية وهي قروض مدعمة من طرف الدولة ولا تمنح على أساس تجاري بحت.

4– صعوبة تقديم التمويل المصغر من خلال المنظمات غير الحكومية:

يستبعد الأمر رقم 03-11 من تصنيف مؤسسات الائتمان "الهيئات غير الهادفة إلى الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية، وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية"، ورغم أنَّ هذا الحكم يسمح للمنظمات الجزائرية غير الحكومية بالعمل دون الخضوع للرقابة المصرفية، إلاَّ أنَّ أنشطة التمويل المصغر لا يمكن وصفها كغرض اجتماعي، ويعني اشتراط أن تأتي أموال القروض من الأموال الخاصة لهذه المنظمات في أنه ليس بمقدورها الاقتراض، وأخيراً تشير الشروط التفضيلية في العبارة السابقة إلى القروض المنخفضة الفائدة، وهذان الأمران (عدم الاقتراض وأسعار الفائدة المنخفضة) من شأنهما أن يعملا لهي تقييد أنشطة هذه المنظمات والحد من استدامتها وإمكانات نموها مستقبلاً[8].

خاتمة: من خلال البحث في حيثيات هذا الموضوع توصلنا إلى أن هناك توافق متنامي في الرأي يؤكد على أنّ أفضل دور يمكن أن تلعبه الحكومات هو توفير بيئة سياساتية تسمح بالمنافسة وتمكّن الجهات المختلفة التي تقدم خدمات التمويل المصغر من العمل والمنافسة فيما بينها لتقديم خدمات مالية عالية الجودة ومنخفضة التكلفة وتصل لأعداد كبيرة من الفقراء.

النتائج المتوصل إليها: من خلال البحث في هذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

– اقتصر تقديم الخدمات المالية في الجزائر للشرائح الأفقر في المجتمع على المنظمات غير الهادفة للربح كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و كذا صندوق الزكاة.

– تعتبر سوق التمويل الأصغر سوقاً واعدة تنبئ عن فرص كبيرة لتحقيق الأرباح والنمو حيث يمكن أن يكون تقديم الخدمات المالية للفقراء مربحاً جدا للجهة التي تقوم بتقديمها خاصة في ظل ما تعد به تكنولوجيا الاتصالات الحديثة من تخفيض كبير في تكلفة المعاملات المالية المقدمة للأفراد.

– في الجزائر لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع المدرة للدخل خاصة بين النساء و الشباب، ومع هذا تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل

الأصغر في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح.

الاقتراحات: من خلال ما سبق، يمكننا تقديم أهم المتطلبات الاستراتيجية التي نراها كحلول لهذه العوائق والتحديات تتمثل في:

– التنسيق بين الأطراف المعنية وزيادة الوعي بالتمويل المصغر الإسلامي.

– وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم للتمويل المصغر المصرفي.

– تبسيط إجراءات وخفض تكلفة منح التمويل المصغر:

– تأسيس قاعدة معلومات داعمة لصناعة التمويل المصغر.

– دراسة حجم الطلب على التمويل الأصغر حيث أن من الأهم وجود الدراسات التي تركز على أنواع الخدمات المطلوبة من الفقراء النشطين اقتصادياً و محدودي الدخل وأماكن تركّزهم.

– تقييم احتياجات العملاء المستهدفين.

الهوامش و الاحالات

[1] – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: التمويل الأصغر في الجزائر؛ الفرص والتحديات، 2006، ص: 07.

[*] حيث حدد البنك الدولي مرجعاً لتحديد مبلغ القرض المصغر هو 40 % من الناتج الوطني الخام للفرد.

[**] هي البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري.

[2] – الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر http://www.angem.dz/، بتاريخ 2015/12/01.

[*] – تسعى مؤسسة بريد الجزائر من أجل التحول إلى بنك بريدي مما سيسمح لها بتقديم القروض، وهي جاهزة من الناحية المادية لذلك وقد قامت باعتماد برامج تأهيل وتكوين لموظفيها، ولكن هناك بعض الاشكالات القانونية التي تحول دون تجسيد هذا المشروع على المدى القصير.

[*] الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11.

[3] – يبلغ الحد الأقصى للقرض 350 ألف دج ويمنح لمدة 24 شهر كحد أقصى مع فترة تأخر 03 أشهر، وتفرض الجمعية رسوم إدارة تبلغ 15 %.

[4] – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: **التمويل الأصغر في الجزائر؛ الفرص والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[5] – المدير العام لمؤسسة بريد الجزائر: تصريح صحفي، جريدة الخبر الجزائرية، 05 مارس 2014.

[6] – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: **التمويل الأصغر في الجزائر؛ الفرص والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[7] – سليمان ناصر وعواطف محسن: **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة؛ دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 27-29 جوان 2013، تونس، ص ص: 12-13.

[8] – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: **التمويل الأصغر في الجزائر؛ الفرص والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص: 17.